



شبكة تسهيل الأعمال العربية - الأوروبية

بداية جديدة



هبة أبو طالب

مديرة مكتب السكرتاريا - شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية

هذا الإصدار الأول للنشرة الإخبارية لشبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية للعام 2015، هو الأول بعد تأسيس الشبكة على نحو رسمي والبدء بأعمال مكتب السكرتاريا الخاص بالشبكة في شهر كانون الثاني في الأردن. وتأتي هذه الخطوة بعد سنوات عدة من التعاون بين المنظمات الشريكة بهدف البناء على الإنجازات السابقة وفتح المجال أمام المزيد من التعاون والإنجاز.

بقدر ما يشرفني أن أتولى مهمة إدارة مكتب السكرتاريا في الأردن إلا أنني في الوقت ذاته أشعر بالتحدي والحماس للعمل عن قرب مع كافة أعضاء الشبكة الذين يتسمون بالمهنية والتميز. أو من بأن موقعي هذا يُعد إضافة حقيقية لمسيرتي المهنية كونه سيبني لي الفرصة للعمل مع منظمات بارزة من مختلف الخلفيات والسياقات ونماذج العمل المتعددة.

إن هذا التنوع هو ما تطلعت إليه بعد ما يزيد عن العشر سنوات من الخبرة وعليه فأنا أقدر هذه الفرصة للتطور والنمو لشخصي تقديراً بالغاً لأن منصباً كهذا ينطوي على الكثير من المسؤوليات ومن شأنه توفير سلسلة واسعة من فرص التعلم وأفاق التقدم. مع دخول مرحلة التأسيس حيز التنفيذ، أصبحت شبكة تسهيل الأعمال أكثر قرباً من تحقيق رؤيتها نحو خلق صوت مشترك وموحد للقطاع الخاص يُنادي بالدمج الإقليمي وتعاون أكبر بين دول المنطقة فقد حققت الشبكة العديد من النتائج الملموسة خلال العام المنصرم ويُعد التقرير المعياري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمها. علاوة على ذلك، فقد تم إقامة العديد من الفعاليات التي تتيح الفرصة لتبادل الخبرات وفتح المجال أمام التعرف على الممارسات الأمثل في مجال الخدمات.

المحتوى

01 بداية جديدة

03 الموضوع:

التعاون التجاري والإقليمي بين دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

03 التجارة البينية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

07 التجارة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

10 نموذج للممارسات الفضلى لغرفة صناعة الأردن:

جولة تعريفية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تصل إلى كافة الأعضاء

11. تقرير: اللقاء الأول لمجموعة عمل شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية للعام 2015

13. أخبار وفعاليات

14. حول شبكة تسهيل الأعمال العربية - الأوروبية



إن الطريق الآن ممهدة أمام تحقيق المزيد من النتائج الملموسة وأنا على ثقة أنه وبفضل جهودنا المشتركة سننجز الكثير. كما أن إشراك المزيد من الأعضاء - من دول الإتحاد الأوروبي على وجه الخصوص - يعد أولوية بوصفه عاملاً مساعداً لزيادة كفاءة الشبكة وتأثيرها وكذلك تطوير العلاقات وآفاق التعلم. علاوة على ذلك، فإنه من المزمع تحقيق المزيد من التطور على مستوى المحتوى الفعلي عبر تقديم المزيد من البرامج والمنشورات ذات الصلة وكذلك أدوات العمل وفعاليات التعلم.

هذا من شأنه المساهمة في زيادة قيمة المنظمات الأعضاء والمساعدة المباشرة في تحقيق هدف توسيع نطاق الشبكة، ومع التركيز على هذا الهدف، يتم في الوقت الراهن إجراء تقييم لكفاءة المنظمات الأعضاء للوصول إلى أفكار تستند إلى الأدلة حول المجالات التي تستدعي التدخل مما يسمح للشبكة بفهم أكثر لقدرات المنظمات الأعضاء وحاجاتها وتوقعاتها وعليه تصميم عدد من الخدمات والفعاليات لتتماشى مع العناصر الأنفة الذكر. أود أن أنتهز الفرصة هنا للحث على المساهمة في هذا التقييم عبر الإستجابة للمسح الذي نُشر سابقاً.

تشهد هذه الشبكة بداية جديدة وأتطلع للعمل عن قرب مع كافة الأعضاء لجعل هذه البداية تتسم بالمزيد من الإزدهار والمزيد من التعاون والمساعي الهادفة المعنية بتحقيق تطلعاتنا جميعاً.



الموضوع: التعاون التجاري والإقليمي بين دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُعد التجارة المحلية والأقليمية أحد أهم محركات النمو الإقتصادي. فقد أثبت التاريخ أن الدول التي حققت أعلى معدلات التجارة هي التي شهدت أعلى مستويات النمو السريع والمستدام عبر الزمن، وستسلط الأجزاء التالية من هذا الفصل المزيد من الضوء على بعض اتفاقيات التجارة والتحديات التي تواجه هذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

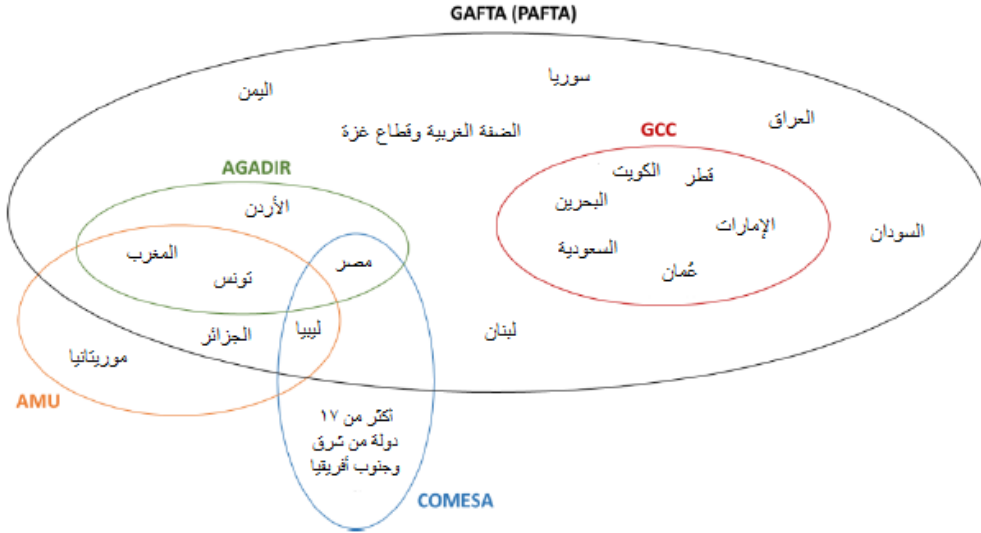
بحث قام به فريق من إتحاد الصناعات الدنماركي

التجارة البينية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يُعد التعاون الإقليمي والإقتصادي والسياسي عاملاً مهماً لتحفيز التجارة البينية الإقليمية. فوفقاً لما يظهره الرسم (أ) أدناه، تنتمي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى عدد من الكتل الإقليمية، وتُعد كافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركة في شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية عضوة في برنامج التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) والذي يُعرف كذلك ببرنامج التجارة الحرة بين الدول العربية (PAFTA). وقد قامت ستة دول من منطقة الخليج بتشكيل مجلس التعاون الخليجي (GCC) وتُعد أربعة دول جزءاً من من إتفاقية أغادير (Agadir) لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول البحر المتوسط الناطقة بالعربية، وتشارك أربعة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إتحاد الدول المغربي (AMU) بينما تُعد كلاً من ليبيا ومصر عضوة في السوق المشترك لدول شرق وشمال أفريقيا (COMESA).



الرسم (أ) إتفاقيات التجارة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: الدمج الإقتصادي والإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ما وراء الإصلاح التجاري، البنك الدولي، 2013

تجدر الإشارة إلى أن هذه الكتل الإقليمية لم تتساوى في أهميتها في تحفيز التجارة الداخلية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مع ذلك، يُقدم بحث جديد قام به البنك الدولي تحت عنوان "الدمج الإقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ما وراء الإصلاح التجاري" (2013)، نظرة عامة ومفيدة حول فعالية هذه الإتفاقيات:

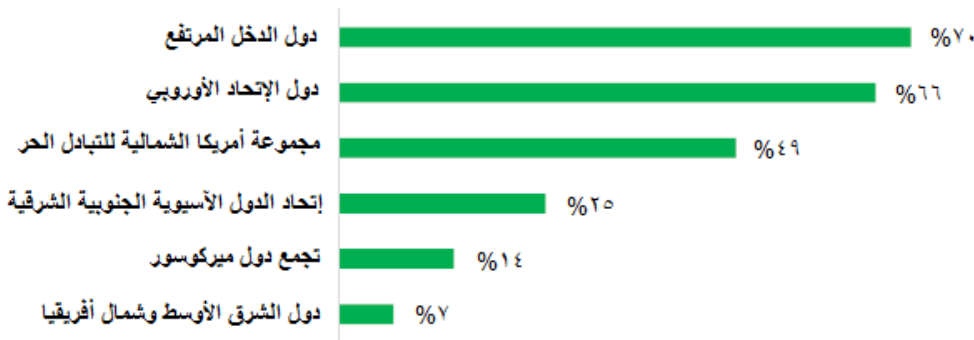
- **برنامج التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA (PAFTA)**. أنشئ برنامج التجارة العربية الكبرى (GAFTA) بمبادرة من إتحاد الدول العربية وتم توقيعه عام 1997. ويضم البرنامج الآن 18 عضواً وتتمركز بنوده حول إلغاء الإجراءات الجمركية وغير الجمركية عن تجارة البضائع بين الدول الأعضاء. ويشير البحث إلى أن الإتفاقية حققت نجاحاً جوهرياً في إلغاء هذه الإجراءات عن التجارة بين الدول المشاركة في برنامج GAFTA وكذلك تحسين فعالية الرسوم الجمركية. إلا أن الإتفاقية لم تنجح في حل مشكلة التكاليف المرتفعة للنقل والتسهيلات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تشكل ما يزيد عن 40% من السعر النهائي للمصادرات غير النفطية.
- **مجلس التعاون الخليجي (GCC)**. تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ويضم كلاً من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. ركز المجلس خلال السنوات العشرين الأولى على تنسيق سياسات التجارة ومنذ العام 2002 تحول التركيز إلى الدمج الإقتصادي، وقد تم التركيز خلال مرحلة التنسيق على خلق منطقة تجارة حرة بين دول المجلس وعلى تطوير سياسات مشتركة وتشكيل وكالات معينة. وقد تم رفع الرسوم الجمركية عن معظم بضائع دول المجلس وتم تبسيط الإجراءات الجمركية على البضائع والمسافرين. وأنشئ كذلك سوق مشترك للبضائع والخدمات التي تقدمها دول المجلس عام 2008. يمكن الإجمال بأن مبادرة تأسيس المجلس قد طبقت على نحو جيد.



- **أغادير (Agadir).** وقعت الإتفاقية بين مصر والأردن والمغرب وتونس في العام 2004 ودخلت حيز التنفيذ في العام 2006. وتشير التقديرات إلى أن الإتفاقية أثرت تأثيراً إيجابياً على التجارة بين الدول، إلا أن برنامج GAFTA حل محل الإتفاقية بعد إنضمام الدول الأربعة الأعضاء في Agadir إليه.
- **إتحاد الدول المغربي (AMU).** أنشئ الإتحاد في العام 1989 ويضم كلاً من الجزائر وليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا. ويهدف إلى دعم التجارة بين الدول يتبعه إنشاء إتحاد للجمارك وسوق مشتركة. إلا أنه ولسوء الحظ لم تُطبق أي مبادرة إلى الآن ولا زال أداء بعض الدول متأثراً ببعض المؤشرات كالتسهولة في إجراء الأعمال والكفاءة اللوجستية.
- **السوق المشترك لدول شرق وشمال أفريقيا (COMESA).** أنشئ في العام 1994 بهدف خلق سوق مشتركة لدول شرق وشمال أفريقيا. ينضم لهذه الكتلة اثنتان من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهما (مصر وليبيا)، وتُعد مصر مسؤولة عن ما يزيد عن 25% من التجارة بين دول COMESA. وقد أطلقت COMESA في العام 2000 إتفاقية تجارة حرة وتعمل في الوقت الراهن على تأسيس إتحاد للجمارك وبالمجمل فإن تأثيرها على التجارة الإقليمية كان إيجابياً.

على الرغم من كثرة مبادرات التعاون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن التجارة الإقليمية البينية بين هذه الدول لا تزال منخفضة. فوفقاً للرسم (ب) أدناه، تشكل الصادرات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة 7% فقط من إجمالي صادرات دول هذه المنطقة بينما تظهر كتل إقليمية أخرى إندماجاً أكبر ومنها MERCOSUR (والذي يضم الأرجنتين والبرازيل والبراغوي وأوروغواي وفنزويلا) والذي تصل صادراته الداخلية إلى 14% وكذلك إتحاد الدول الآسيوية الجنوبية الشرقية (ASEAN) والذي تصل صادراته إلى 25% ودول NAFTA (الذي يضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة) بنسبة صادرات تصل إلى 49% ودول الإتحاد الأوروبي بنسبة 66% ودول الدخل المرتفع بنسبة تصل إلى حوالي 70%.

الرسم (ب) نسبة الصادرات الإقليمية والبينية إلى إجمالي الصادرات



ملاحظة: البيانات المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعود للأعوام 2010 و 2011 أو 2013 اعتماداً على الدولة. البيانات المتعلقة بالمناطق الأخرى تعود للأعوام ما بين 2008 إلى 2010
المصدر: قاعدة بيانات COMTRADE، الدمج الإقتصادي والإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ما وراء الإصلاح التجاري، البنك الدولي، 2013

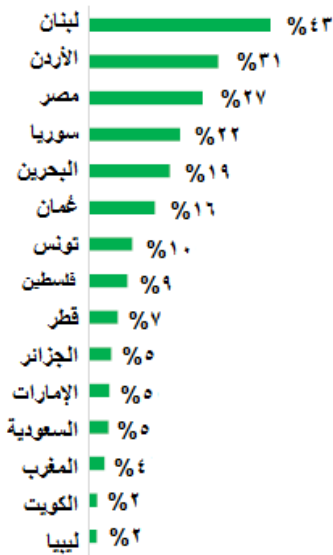
عندما يتعلق الأمر بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً على حده، تُظهر الأرقام بأن كلاً من لبنان والأردن ومصر تصدر النسبة الأكبر من بضائعها إلى دول المنطقة الأخرى بنسب تُقدر ب (34% و 31% و 27%) على التوالي.



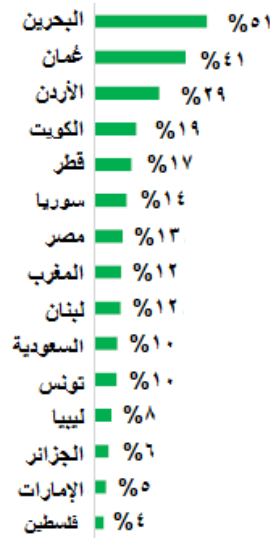
ويُقدم الرسم البياني (ج) الموضح أدناه بيانات تتعلق بكافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما بالنسبة للواردات، فإن النسب الأعلى من إجمالي الواردات القادمة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حققتها كلاً من البحرين وعمان بنسب تُقدر بـ (51% و41% على التوالي)، بينما بلغت واردات باقي دول المنطقة نسباً أقل من ذلك بكثير.

الرسم (ج) الصادرات البيئية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة إلى إجمالي صادرات الدولة، الواردات البيئية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة إلى إجمالي واردات الدولة

الصادرات البيئية لدول الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا نسبة إلى إجمالي واردات الدولة



الواردات البيئية لدول الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا نسبة إلى إجمالي واردات الدولة



ملاحظة: البيانات المتعلقة بليبيا وسوريا تعود للعام 2010، بيانات البحرين والإمارات تعود للعام 2011 وتعود بيانات باقي الدول للعام 2013

المصدر: قاعدة بيانات COMTRADE

وفقاً للبنك الدولي، يُعزى إنخفاض التعاون الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى عوامل عدة منها:

- تكمن المشكلة الأكبر في المعوقات غير الجمركية، فعلى الرغم من الجهود الإقليمية التي تبذلها دول المنطقة لإزالة هذه المعوقات إلا أن إجراءات تتعلق بإغلاق الحدود والتفتيش المطول وتدقيق كم كبير من الوثائق لا تزال تلعب دوراً مهماً في سياسات التجارة لتلك الدول.
- تمتلك معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاعدة صادرات متماثلة بالإضافة إلى الإمكانيات الإنتاجية المتقاربة حيث تشكل صادرات السلع الأساسية (كالنفط والغاز) النسبة الأكبر من صادرات دول المنطقة بنسبة وصلت إلى 76% في العام 2008 إلى 2010)، الأمر الذي من شأنه جعل التجارة الإقليمية أمراً صعباً.
- يُعد إنخفاض مستوى الكفاءة النوعية لمؤسسات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى عاملاً مهماً بهذا الصدد. إذ أن نوعية إدارة القطاعين العام والخاص



ونقص الشفافية والإجراءات الإدارية المعقدة تُعد من أهم التحديات التي تواجه دمجاً تجارياً ناجحاً. هذا بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة للنقل والخدمات اللوجستية والتي من شأنها إعاقة التجارة الإقليمية.

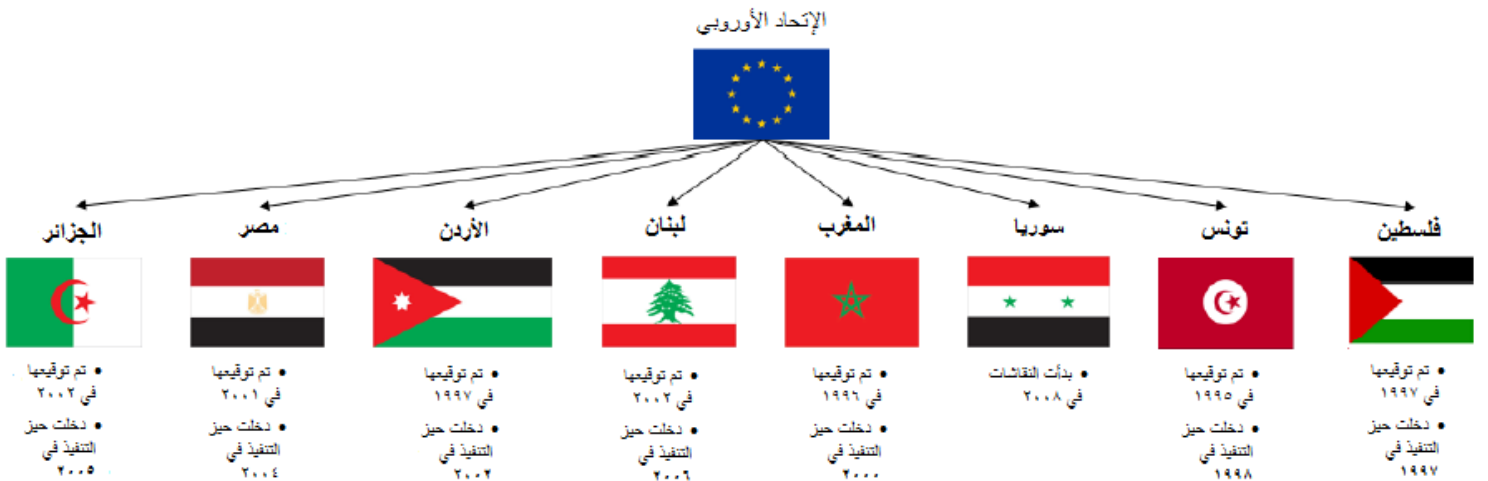
إجمالاً، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه في مجال التعاون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن الفرصة لا تزال متاحة أمام المزيد من التعاون.

التجارة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يُعد الإتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل موقعه الجغرافي الإستراتيجي الذي يُعد على مقربة من دول المنطقة. يُقدم هذا الجزء من النشرة نظرة عامة موجزة على الأنماط والمعوقات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أجريت العديد من المحاولات لزيادة وتسهيل التبادل التجاري بين دول المنطقة، ويُعد تأسيس شبكة الأعمال العربية الأوروبية أحدثها. مع ذلك، ووفقاً لما يظهره الرسم البياني الموضح أدناه فإن نسب التجارة بين المنطقتين تُعد منخفضة جداً مقارنة مع أنظمة التجارة الدولية الأخرى، وتسجل تجارة المنتجات غير البتروكيماوية نسب أقل من ذلك. وإلى جانب عدد من إتفاقيات التجارة الثنائية، تبرز إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط EUROMED FTA كأحد أهم المحاولات السياسية لزيادة التبادل التجاري ويُقدم الرسم أدناه وصفاً للإتفاقية.

إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط





وفقاً لما يظهره الرسم البياني أدناه، تُشكل صادرات الصناعات النفطية والبتروكيمياوية والنسبة الأعظم من إجمالي صادرات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الإتحاد الأوروبي.

واردات دول الإتحاد الأوروبي من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لنوع المُنتج لعام ٢٠١٤

صادرات دول الإتحاد الأوروبي من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لنوع المُنتج لعام ٢٠١٤



فيما يلي عرضٌ للأسباب الأربعة الرئيسية التي يعتبرها البنك الدولي أساساً لمستوى التجارة الضعيف نسبياً بين دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إتفاقيات التجارة

يُعد نقص إتفاقيات التجارة الإقليمية والشاملة مع دول الإتحاد الأوروبي أو حتى داخل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحد أهم المعوقات بهذا الصدد، ويبدو أن إتفاقيات التجارة القائمة حالياً لم ترقى إلى الإمكانيات المرجوة منها بسبب نقص آليات التطبيق والتنفيذ خاصة عندما يتعلق الأمر بإلغاء القيود المفروضة على السوق.

البنية التحتية

لا يقتصر ضعف ومحدودية البنية التحتية المحلية والإقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على كونه عائقاً أمام التجارة الإقليمية فحسب بل يتعدى ذلك إلى كونه عائقاً أمام التبادل التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي عبر رفع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية بالنسبة لكافة الأطراف.



عدم الإستقرار السياسي

يرى إتحاد الصناعات الدنماركي أن بيئة الإستثمار داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت أقل جذباً للمستثمرين في ظل الإضطراب السياسي الذي تشهده بعض دول المنطقة والذي يتمثل بما بات يُسمى بالربيع العربي وتداعياته. ويُعد هذا عائقاً مهماً أمام الشركات الأوروبية التي تسعى إلى الإستثمار في المنطقة مع توقعات طويلة الأمد.

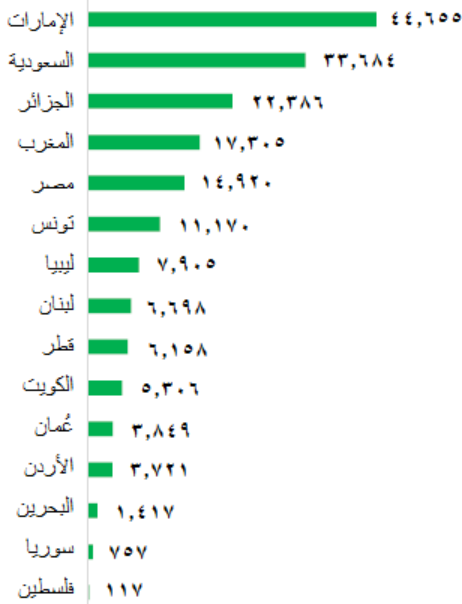
معيقات أخرى

تُعد التدابير غير الجمركية المتمثلة بالإجراءات الصارمة وأنظمة إصدار الشهادات الوطنية المُعقدة والإجراءات الروتينية أحد أهم المعوقات. وينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص على الدول الأصغر وأسواقها صغيرة الحجم والتي لا تُشكل منطقة جذب إستثماري بالنسبة للشركات الأوروبية الصغيرة بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية.

يُظهر الرسمان البيانيان أدناه شركاء التجارة الرئيسيين عندما يتعلق الأمر بالصادرات والواردات من وإلى دول الإتحاد الأوروبي. ويتضح بأن دول الخليج تُشكل الحصة الأكبر للواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي بينما تُعد كلاً من الجزائر والسعودية أكبر دول بنسبة الصادرات إلى دول الإتحاد.

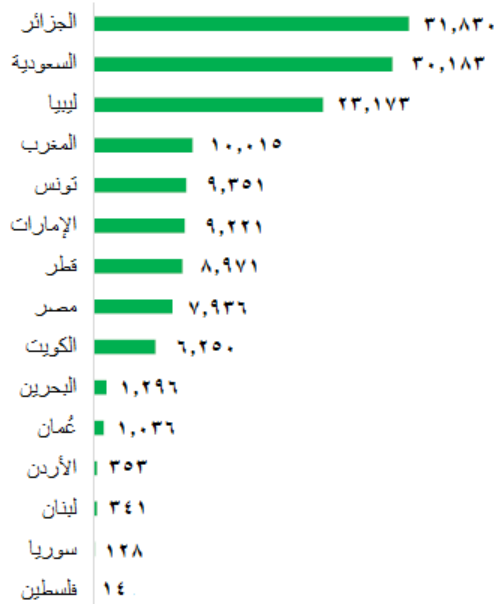
واردات دول الإتحاد الأوروبي إلى دول منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٣



صادرات دول الإتحاد الأوروبي إلى دول منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٣



وفقاً لما عُرض وُوضح في هذا الفصل فإن مستوى التجارة الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى مستوياتها بين دول هذه المنطقة ودول الإتحاد الأوروبي لا تزال أقل بكثير مما ينبغي أن تكون عليه وذلك مع أخذ بعض العوامل بعين الإعتبار كالتقرب الجغرافي وحجم الثروة والسوق. وقد بُدلت العديد من الجهود لإيجاد حلول لهذه المشكلة إلا أن أيّاً منها لم يحقق النجاح المرجو بعد.



يُعد التقدم في هذا المجال أمراً ملحاً وذلك لإحداث نمو إقتصادي وتسريع عملية تخفيض نسب الفقر. إن توحيد منظمات إدارة الأعمال الرائدة في المنطقة وتقديم القطاع الخاص لوجهة نظر موحدة من شأنه إحداث التغيير المرجو للوضع الراهن.

نموذج للممارسات الفضلى من غرفة صناعة الأردن: جولة تعريفية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تصل إلى كافة الأعضاء

المبادرة: تقوم غرفة صناعة الأردن بإصطحاب وفد يضم مسؤولين حكوميين (من مستويات تنفيذية) في جولة إلى مواقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.



الأهداف الرئيسية:

زيادة وعي المسؤولين الحكوميين وبخاصة المدراء على المستوى التنفيذي بالتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يتيح الفرصة أمام المسؤولين لفهم إحتياجات ومتطلبات الشركات المصنعة على وجه أفضل وذلك عبر تسهيل حوار مباشر بين الطرفين يتمثل في لقاء غير رسمي ومباشر داخل موقع المصانع.

كيفية التطبيق:

- تحدد غرفة صناعة الأردن مجموعة من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة صناعية ليتم زيارتها.
- يتم إعداد تقييم للتحديات الرئيسية بناءً على أصحاب المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بتلك التحديات.
- يتم إصطحاب الوفد في جولة مدتها يوم واحد لزيارة الشركات.
- يرافق فريق عمل غرفة صناعة الأردن الوفد خلال الزيارة التي تستغرق مدتها ما يُقارب 40 دقيقة لكل موقع يطلع خلالها الوفد على الشركة والتحديات التي تواجهها على أرض الواقع.



- تُقام مأدبة غداء غير رسمي في نهاية كل جولة بهدف زيادة أطر التواصل وكسر الحواجز بين الطرفين وتيسير فتح حوار ودي بين الطرفين لتجاوز المعوقات.
- يتابع فريق غرفة صناعة الأردن القضايا التي يطرحها الطرفان خلال الجولة.



ما تم إنجازه إلى الآن:

- تمت إقامة 3 جولات ومن المزمع إقامة 3 جولات أخرى في مواقع جغرافية مختلفة خلال العام 2015.
- تمت زيارة 20 مصنع.
- انضم إلى الجولة 30 مسؤولاً من 10 منظمات مختلفة.

الفائدة التي حققتها الجولة لغرفة صناعة الأردن:

- تعزيز دور غرفة صناعة الأردن كمنظمة وسيطة بين الحكومة من جانب وبين أصحاب الأعمال من جانب آخر.
- مساعدة الأعضاء في حل المشكلات المتعلقة بتنفيذ أعمالهم.
- تقوية علاقات غرفة صناعة الأردن مع المنظمات الحكومية عبر توطيد العلاقات مع المسؤولين التنفيذيين الأمر الذي من شأنه تعزيز الدور المؤثر الذي تلعبه غرفة صناعة الأردن.
- الوصول إلى الأعضاء عبر الخدمات التي تضيف قيمة فعلية.

كلمة مقتبسة: الدكتور ماهر المحروق – المدير العام لغرفة صناعة الأردن

" لقد غمرتني السعادة برؤية المسؤولين يقومون بزيارة للمصانع ويحصلون على فرصة التواصل المباشر مع الصناعيين ومناقشة التحديات التي يواجهها كل طرف يومياً. أعتقد الآن بأن ممثلي الهيئات الحكومية قد أصبحوا على دراية بالتحديات التي تواجهها المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وسيعملون على إيجاد الحلول اللازمة. إن القيام بجولة كهذه برفقة مسؤولين حكوميين هو بمثابة كسر حقيقي للحواجز بيننا وبينهم! لقد كان حقاً بمثابة الحوار الصريح المباشر والذي فعلاً أتى ثماره على النحو المرجو! "



تقرير: اللقاء الأول لمجموعة عمل شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية للعام 2015 البحر الميت، الأردن، من 19 - 20 كانون الثاني 2015

إنعقد اللقاء الأول لمجموعة عمل الشبكة في منطقة البحر الميت في الأردن في الفترة الواقعة بين 19 إلى 20 كانون الثاني للعام 2015.

يُعد هذا اللقاء الأول من نوعه بعد استضافة الأردن الرسمية لمكتب سكرتاريا الشبكة وهو الأول كذلك ضمن سلسلة اللقاءات الثلاثة المُزمع عقدها خلال العام.

أُفتتح اللقاء بإعطاء نبذة مختصرة عن مكتب السكرتاريا الجديد وعملية تأسيسه الرسمية، تبعها إشارة إلى أداء القطاعات في الأردن إلى جانب تقديم ملخص عن مبادرات التعاون الناجحة بين غرفة صناعة الأردن وإتحاد الصناعات الدنماركي. بالإضافة إلى تناول أمثلة على خلق قيمة للأعضاء قدمها إتحاد الصناعات المصري ومكتب الإلتزام البيئي والتنمية المستدامة خلال حفل توزيع جائزة المسؤولية الإجتماعية للشركات.

تضمن اليوم الأول تركيزاً على الخدمات قدم خلاله إتحاد الصناعات الدنماركي مشاركة غنية بالتجارب والممارسات الأفضل في هذا المجال بالإضافة إلى ورشة عمل حول بناء قطاع خدمات أعمال دولي موحد والذي يؤمن المشاركون بضرورة تركيز الشبكة عليه. وأقامت غرفة صناعة الأردن حفل عشاء احتفالاً بالإفتتاح الرسمي



لمكتب السكرتاريا ضم كلاً من سفيرة الإتحاد الأوروبي في الأردن ورئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الأردن ورئيس هيئة الإستثمار في الأردن ونائب رئيس إتحاد الصناعات الدنماركي الذين كانوا من ضمن المتحدثين.

تضمن اليوم الثاني لقاء نقاشاً حول الوضع الراهن لبرنامج التبادل التجاري بين الجهات المصدرة والمستوردة بالإضافة إلى ورشة عمل حول السياسات المُتبناه بهذا الصدد والتي تناولت التقرير المعياري لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكيفية توظيفه في تحديد السياسات الواجب إتباعها لدعم نمو إقتصادي يقوده القطاع الخاص. وتضمن البرنامج المسائي نقاشاً حول تبني التقرير السنوي للعام 2014 ومداولات حول الخطوات المستقبلية المُزمع إتباعها خلال العام 2015.



الأخبار والفعاليات

ورشة عمل الحوار بين القطاعين العام والخاص المُنعقدة بنجاح في كوبنهاجن



شارك العديد من أعضاء شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية في ورشة العمل الدولية الثامنة حول الحوار بين القطاعين العام والخاص والمُنعقدة في مقر إتحاد الصناعات الدنماركي في كوبنهاجن خلال الفترة الممتدة من العاشر إلى الثالث عشر من آذار 2015. نُظمت هذه الفعالية بتنسيق من إتحاد الصناعات الدنماركي ومجموعة البنك الدولي ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية.

تعرف 300 مشارك من 54 دولة خلال البرنامج المكثف المُنعقد على مدار ثلاثة أيام ومن ضمنهم ممثلين عن الحكومات والمشاريع الخاصة ووحدات تنسيق الحوار بين القطاعين العام والخاص ومنتديات الأعمال وممثلي مجالس المستثمرين وإتفاقيات الشراكة ومجالس التنافسية والمنظمات المجتمعية ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني على آلية توظيف برنامج الحوار بين القطاعين العام والخاص لتصبح أداةً لدعم أصحاب الأعمال للتكيف مع التحديات التي تواجه نمو أعمالهم.



أستهلّت ورشة العمل بمؤتمر رفيع المستوى في العاشر من آذار تحدث فيه عدد من الشخصيات البارزة منهم سمو الأميرة ماري أميرة الدنمارك، والرؤساء التنفيذيين والأمناء العاميين في LEGO و NOVO و UNIDO و ILO بالإضافة إلى نائب رئيس مجموعة البنك الدولي، وقد أتاح المؤتمر مساحة للحوار مكنت المشاركين من تبادل الآراء حول إشراك العديد من أصحاب الأعمال في صياغة سياسة حوار بناء مع الحكومة.

للمزيد من المعلومات وللإطلاع على تسجيل مصور لورشة العمل، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني www.publicprivatedialogue.org



اللقاء الثاني لشبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية في الفترة الواقعة من الثاني إلى الرابع من حزيران في القاهرة



من المُزمع عقد اللقاء الثاني لمجموعة عمل الشبكة للعام 2015 في القاهرة بإستضافة إتحاد الصناعات المصري ومكتب الإلتزام البيئي والتنمية المستدامة في الفترة الواقعة من الثاني إلى الرابع من حزيران. ويتضمن جدول أعمال اللقاء نقاشات حول التأسيس الرسمي للشبكة تتعلق بالقيمة المرتبطة بالشبكة ونظامها الأساسي وقائمة بأعضاءها الجدد بالإضافة إلى جلسات حول منظومة (الأعمال للأعمال) مع الشركات المصرية وزيارة للمواقع وورشه عمل تطوعية حول خدمات الأعضاء الدوليين. وقد تم توزيع جدول أعمال اللقاء وعلى المشاركين مشاركة كافة ملاحظاتهم ومقترحاتهم مع مديرة مكتب السكرتاريا الأنسة هبة أبو طالب بالإضافة إلى تزويدها بكافة الوثائق التحضيرية للقاء على العنوان الإلكتروني التالي:

مديرة مكتب السكرتاريا، الأنسة هبة أبو طالب: hiba.abutaleb@ici.org.jo

عن شبكة تسهيل الأعمال العربية – الأوروبية

شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية هي عبارة عن تحالف مع منظمات عضوية أعمال رائدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقد تعهدت هذه المنظمات بتوقيعها لمذكرة تفاهم بالعمل الإستراتيجي الجماعي وتعزيز دعم السياسات ذات العلاقة بأهداف الشبكة داخل وبين الدول ذات العلاقة.

تهدف الشبكة إلى خلق منصة تُمكن منظمات الأعمال في المنطقة من مناقشة التحديات أمام الأعمال والتعرف على حلول مشتركة وتوصيات بشأن السياسات المتبعة وذلك مع التركيز على تحسين إمكانات وصول مشاريع المنطقة إلى سوق الإتحاد الأوروبي وعليه ستساهم الشبكة في بيئة أعمال أكثر تعاوناً لصالح النمو والتطور.



منظمات عضوية الأعمال المشاركة هي:

منتدى قادة الأعمال	: الجزائر
غرفة البحرين للتجارة والصناعة	: البحرين
إتحاد الصناعات الدنماركية	: الدنمارك
إتحاد الصناعات المصرية	: مصر
غرفة صناعة الأردن	: الأردن
إتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي	: مجلس التعاون
غرفة تجارة الكويت	: الكويت
جمعية الصناعيين اللبنانيين	: لبنان
مجلس رجال الأعمال الليبيين	: ليبيا
الإتحاد العام لمقاولات المغرب	: المغرب
غرفة عمان للتجارة والصناعة	: عُمان
إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطيني	: فلسطين
مجلس الغرف السعودية	: السعودية
غرفة صناعة دمشق	: سوريا
الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	: تونس
إتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة	: الإمارات
غرفة قطر للتجارة والصناعة	: قطر

اللقاءات والتقارير

يجتمع المشاركون في لقاءات مجموعة العمل وفي اللقاء السنوي عدة مرات في السنة لمناقشة نتائج وأفاق مشاريع شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية.

يمكن الإطلاع على ملخصات هذه اللقاءات والتقارير السنوية على موقع الشبكة [AE-network's](#)

معلومات الإتصال

إتحاد الصناعات الدنماركي
دار الصناعة
إتش سي أندرسنس بوليفار 18
دي كيه - 1787 كوبنهاجن v
الدنمارك

www.di.dk



Confederation of Danish Industry

WWW.AE-NETWORK.COM